تحديات التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في القطاع غير الرسمي "منطقة العتبة بالقاهرة نموذجا"

سارة محمد عطية أحمد

باحثة دكتوراة قسم الاجتماع كلية الآداب جامعة السويس

ملخص البحث

هدف البحث الراهن إلى الكشف عن أهم الأنشطة التي تزاولها المرأة في القطاع الغير رسمي بمنطقة العتبة، والتعرف على أسباب عمل المرأة داخل القطاع غير الرسمي، والكشف عن أهم التحديات التي تواجها المرأة في هذا القطاع، والوصول لبعض المقترحات التي تحد من التحديات التي تتعرض لها المرأة داخل القطاع غير الرسمي لتحقق التمكين الاقتصادي. واعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي مستندا إلى طريقة المجموعة البؤرية وطرق المقابلات الفردية والجماعية للنساء العاملات بالقطاع غير الرسمي في منطقة العتبة. وتوصلت الباحثة لعدد من النتائج من أهمها: تنوع أشكال العمل والأنشطة التي تزاولها المرأة بالقطاع غير الرسمي خاصة بمنطقة العتبة منها: "الأشغال اليدوية، وعمل غرابيل السبوع، والتيشرتات المكتوب عليها بمختلف الأشكال والتطريزات اليدوية وكذلك عمل مختلف دعوات الأفراح والمناسبات". كما كشفت النتائج عن أسباب عمل المرأة بهذا القطاع وكان أهم الأسباب: المساهمة في زيادة دخل الأسرة، والبعض منهن إعالة الأسرة كاملة. كما كشفت النتائج عن العديد من التحديات التي تواجهها المرأة بالقطاع غير الرسمي وأهمها كونها انثى يتم مضايقتها بشكل شبه مستمر في مجال عملها، ومحاولة تجار الجملة التحكم في ثمن البضاعة والكمية التي تطلبها المرأة العاملة. كما توصلت النتائج لأهم التحديات: وهي تحديات العادات والتقاليد والموروثات الثقافية؛ حيث تعامل المرأة المطلقة والمرأة الأرملة في مجالات العمل عامة، ومجال القطاع غير الرسمي خاصة بتعامل مختلف عن باقي النساء، حيث يفرض عليها بعض الأحكام والأوامر سواء من الأهل، أو الجيران بحجة أنها بدون رجل.

الكلمات المفتاحية: التمكين الاقتصادي، القطاع غير الرسمي، المرأة المصرية، الموروثات الثقافية.

Summary

The aim of the current research is to reveal the most important activities that women practice in the informal sector in the Ataba region, to identify the reasons for women's work within the informal sector, to reveal the most important challenges that women face in this sector, and to come up with some proposals that reduce the challenges that women are exposed to. Within the informal sector to achieve economic empowerment. The research relied on the descriptive analytical method based on the method of individual interviews and direct observation of women working in the informal sector in the Ataba region The researcher reached a number of results, the most important of which are: the diversity of forms of work and activities practiced by women in the informal sector, especially in the Ataba region, including: "handicrafts, making sebua sieves, T-shirts with various shapes and hand embroideries written on them, as well as making various wedding and event invitations." The results also revealed the reasons for women's work in this sector, and the most important reasons were: contributing to increasing family income, and some of

them supporting the entire family. The results also revealed many of the challenges that women face in the informal sector, the most important of which is that she is a female who is harassed almost constantly in her field of work, and the attempt of wholesalers to control the price of the goods and the quantity that the working woman demands The results also revealed the most important challenges: challenges of customs, traditions, and cultural legacies. Divorced women and widowed women are treated differently in the areas of work in general, and in the informal sector in particular, than other women, as some rules and orders are imposed on them, whether from family or neighbors, under the pretext that they are without a man.

Keywords: economic empowerment, informal sector, Egyptian women, Cultural legacies.

أولاً: مقدمة البحث

يُعد التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول النامية من أهم القضايا التي احتلت مكانة هامة على قائمة الأولويات للحكومات ومختلف الفاعلين، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لمساندة المرأة لكي تتمكن اقتصاديا إلا أنه مازال هناك العديد من التحديات التي تؤثر بالسلب على قدرة المرأة على المشاركة الاقتصادية الفعالة، وتشكل سياسات الاقتصاد الكلي عوامل أساسية في تمكين المرأة اقتصادياً حيث أنها تؤثر على مستوى ونمط خلق فرص العمل، ومستوى خدمات الرعاية المتاحة مثل دور الحضانة وغيرها من الموارد اللازمة لتعزيز المساواة بين الجنسين.

وتُعد المرأة عنصراً مهماً وفعالاً في المجتمع، وإن ازدواجية المرأة بين كونها كياناً اجتماعياً وذات مستقلة إسوة بالرجل من جهة، وممارستها لدور الأم والزوجة ومعيلة العائلة من جهة أخرى، تجعلها تدفع فاتورة مضاعفة وتواجه عبئاً مضاعفاً إضافة إلى دورها في توفير الدخل الأسري وزيادته في أحيان كثيرة، عن طريق تصنيع المنتجات المختلفة وذلك لرفع المستوى المعيشي لأسرتها، كما أنها في ظل كل هذه الظروف تواجه بعض من التحديات منها العادات والتقاليد والموروثات الثقافية والقوانين والسياسات العامة وتحديات اخرى اجتماعية واقتصادية، كل هذه التحديات فرضت حتمية تمكين المرأة ودعم مشاركتها الاقتصادية ودعم مساواتها لنيل كافة حقوقها المالية و الاقتصادية.

وعلى ذلك شاركت مصر في كل المؤتمرات الدولية المعنية بالمرأة وعمدت إلى تناول قضية التنمية البشرية من منظور متكامل قوامه الاهتمام بجودة التعليم، ومحو الأمية، وتوفير الرعاية الصحية، وإصدار عدد من التشريعات الرامية إلى إصلاح الوضع الاجتماعي للمرأة مثل تعديل قانون الاحوال الشخصية،

وتعديل قانون الجنسية، وقانون إنشاء محاكم الأسرة، وقانون إنشاء صندوق تأمين الأسرة، وقانون تعديل أحكام النفقة. ودعم توجه المرأة لتولي المناصب القيادية وخوض المعارك الانتخابية جنبا إلى جنب مع دعم قدرتها علي تربية النشء (نصار،2006، 2).

ونجحت مصر في وضع إطار مؤسسي يخدم قضايا المرأة ويضعها في قالبها الحضاري ويحافظ علي المكاسب التي تحققت ويضيف إليها من خلال المجالس القومية. كما نجح المجلس القومي للمرأة في تضمين شئون المرأة في الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢ –٢٠٠٧) لتمكين المرأة من المشاركة الفعالة في التنمية (الجندي،٢٠٠١ :٢٢)

ثانياً: مشكلة البحث

تعد قضية تمكين المرأة بشكل عام وتمكينها اقتصاديا بشكل خاص عصباً رئيسياً تقوم عليه عملية التنمية المجتمعية، وتسعى أغلبية الدول لتعزيز مساهمتها في العملية التنموية باعتبارها طاقة بشرية يجب استثمارها. وعلى الرغم من مرور أكثر من خمسين عام على صدور ميثاق الامم المتحدة، وبالرغم من صدور العديد من القرارات الدولية لدعم وتمكين المرأة في شتى مجالات الحياة، وبالرغم من الدراسات العديدة على هذا الصعيد إلا أنه بقيت عملية تمكين المرأة ملتبسة وشائكة وغير واضحة (غروف، 2019، 4).

ويشير تقرير التنمية البشرية لمصر لعام 2010 إلى أن الإناث عادة لا يجدون فرص مناسبة للعمل في القطاع الخاص، مما أدى إلى انحسار مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ولا سيما مع تراجع التشغيل الحكومي ، ولا يرجع ذلك فقط لأسباب اقتصادية وإنما يرجع لأسباب مرتبطة ببيئة العمل، ويشمل ذلك التعرض للتحرش والثقافة السائدة التي ترفض سفر المرأة إلى محافظة أخرى

للحصول على عمل. وكذلك العادات والتقاليد التي ترفض الاختلاط بين الذكور والإناث (الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2030، 2017، 33).

فالمرأة المصرية في الألفية الثالثة تواجه عديد من التحديات العالمية المتمثلة في ظاهرة العولمة وثورة الاتصالات والمعلومات التي تتطلب درجة عالية من القدرة علي إدارة المعرفة والأخذ بأساليب التفكير العلمي والابتكار للوصول إلى أفضل القرارات التي تعظم الاستفادة من هذه التحديات وتقلل من آثارها السلبية (الشناوي، 2006، 11).

كما تواجه المرأة تحديات إقليمية متمثلة في قضايا الحرب والسلم والتنمية ونشر الديمقراطية. أما على المستوى المحلي فتمثل عديد من القوانين والسياسات العامة ومشكلات البطالة والاحوال الشخصية بعض التحديات المحلية التي تواجه المرأة. كل هذه التحديات فرضت حتمية تمكين المرأة ودعم مشاركتها في عملية اتخاذ القرار وتعزيز وصولها إلى مناصب السلطة وصنع القرار (الجندي،٢٠٠١، ٢١).

لهذا فقد نصت المادة (١٣) من إعلان مؤتمر بكين علي (تمكين المرأة من مشاركتها الكاملة علي قدم المساواة في جميع جوانب الحياة العامة بما في ذلك عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة، هي أمور أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلام) (نصار،٢٠٠٦ ،١٢).

صدقت مصر علي المعاهدات والاتفاقيات الدولية لتعزيز مساهمة المرأة في الحياة العامة والسياسية، فقد وقعت علي الاتفاقية الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة وتمت صياغة حقوق المرأة في بنود الدستور، ومواد القوانين المصرية التي لا تفرق بين الفرص التي يحصل عليها المواطنون إلا بقدر استعدادهم لتحمل المسئولية

وقدرتهم علي اكتساب الخبرات والمهارات اللازمة للمشاركة في عملية التنمية (ثابت، ٢٠٠٤، ١٥).

ثالثاً: أهداف البحث وتساؤلاته

الهدف الأول: الكشف عن أهم الأنشطة التي تزاولها المرأة في القطاع غير الرسمي خاصة بمنطقة العتبة. ولتحقيق هذا الهدف حاولت الباحثة الاجابة عن التساؤلات الآتية:

١- أنواع الأنشطة الاقتصادية التي تزاولها المرأة في القطاع غير الرسمي بمنطقة العتبة؟

٢- ما طبيعة العمل والأشكال التي تعمل بها المرأة بمنطقة العتبة؟

الهدف الثاني: أسباب عمل المرأة في القطاع غير الرسمي. ولتحقيق هذا الهدف حاولت الباحثة الاجابة عن التساؤلات الآتية:

١- ما الأسباب الاجتماعية لعمل المرأة في القطاع غير الرسمي؟

٢- ما الأسباب الاقتصادية لعمل المرأة في القطاع غير الرسمي؟

الهدف الثالث: الكشف عن أهم التحديات التي تواجه تمكين المرأة في القطاع غير الرسمي. ولتحقيق هذا الهدف حاولت الباحثة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١- التحديات الاجتماعية التي تواجه تمكين المرأة في القطاع غير الرسمي؟

٢- التحديات الاقتصادية التي تواجه تمكين المرأة في القطاع غير الرسمي؟

رابعاً: الإطار المفاهيمي للبحث

١- التمكين الاقتصادي

ظهر مفهوم التمكين الاقتصادي في التسعينات من القرن العشرين وأصبح الاكثر استخداما في سياسات وبرامج معظم المنظمات غير الحكومية، وهو أكثر المفاهيم اعترافاً بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية ويسعى إلى القضاء

على جميع مظاهر التمييز ضدها من خلال آليات تمكنها من تقوية قدرتها والاعتماد على الذات، ويسعى إلى تمليك النساء لعناصر القوة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والمعرفية، وتمكينهن من التأثير في العملية التنموية وممارسة حق الاختيار (كشرود، ومرزوقي،2019، 497).

وقد أشار "تقرير التنمية البشرية" إلى التمكين على انه منح القوة ويشير مصطلح القوة إلى القدرة على التأثير والسيطرة وعلى مستوى التعامل بين الأفراد وبعضهم (معهد التخطيط القومي، 2001، 206).

ويرى "عبد اللطيف وآخرون" أن التمكين هو عملية مساعدة الأفراد والجماعات المجتمعية التي ليس لها مقدرة على المشاركة في صناعة القرارات الرسمية أو غير الرسمية، وذلك من خلال تدعيم القدرات التي لديهم بالفعل أو التي يمكن إيجادها للحصول على الفرص المتاحة لهم وذلك يتم بعد أن يكونوا على وعي واهتمام وإدراك وفهم أنفسهم، والتمكين كعملية هدفها تحويل الناس الذين تنقصهم القوة لكي يحصلوا على تأثير مباشر على حياتهم وبيئاتهم الاجتماعية (عبداللطيف، و آخرون، 2005، 246).

وتعرف "أماني صالح" التمكين: بأنه استخدام السياسات العامة والاجراءات التي تهدف إلى دعم مشاركة النساء سواء في الحياة السياسية أو الاقتصادية أو غيرها وصولاً إلى مشاركتهن في صنع القرارات التي تؤثر في مختلف مؤسسات المجتمع (صالح، 2002، 468).

ويعرف صندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة التمكين: على أنه توفير فرص أكبر للمرأة للحصول على الموارد والتحكم في المجتمع أي أن التمكين هو مشاركة المرأة مشاركة تامة في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتهم وفي تنفيذها ضمن حيز الواقع (صندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة، 2000، 64).

كما ترى "اجلال حلمي" التمكين: على أنه هو التحكم في العلاقات الاجتماعية والانتاجية التي من خلالها تساهم المرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً في رفاهية أسرتها وتقدم مجتمعها (حلمي، 2003، 161).

ويعرف "السروجي" التمكين كاستراتيجية: هو استراتيجية لتقوية الفقراء في حق تقرير مصيرهم بأنفسهم من خلال المشاركة في اتخاذ قرار على المستوى المحلى وما قد يواجه ذلك من تعارض للمصالح بين بناء القوة والفقراء، ويستلزم ادراك الفقراء وتنظيمهم واتفاقهم حول أهداف ومصالح مشتركة وتدعيم مشاركتهم، واستشارتهم في المنظمات الشعبية والحكومية ليتحولوا من متلقين للخدمات إلى مطالبين بها (السروجي، 1998، 68–69).

بينما يعرف "مولر" تمكين المرأة على أنه قدرة المرأة أو مجموعة النساء على مقاومة التحكم المفروض على سلوكهن، وانكار حقوقهن، والحصول على المصادر الاجتماعية والمادية والتي تشتق منها القوة، إلا أن مصادر القوة تعوقها عناصر ثقافية جامدة (MULLAR، 1998، 6).

ويعرفه "غراز، وبوقبرين" بأن التمكين الاقتصادي للمرأة هو تمكين المرأة من التصرف الكامل في أموالها وممتلكاتها وإدارتها بالشكل الذي تريد دون حاجة للرجوع للرجل، كما يحق لها ممارسة المهن المشروعة التي تطمح إليها دون عوائق أو مبررات واهية(غراز، وبوقبرين، 2021، 129)

- **أبعاد التمكين**

يعد التمكين عملية رباعية الابعاد بدونها لا تعد المرأة مشاركة بصورة عادلة في عملية التنمية وتتمثل تلك الأبعاد في الآتي(حلمي، ٢٠٠٦ :٦):

- **البعد المعرفي(الإدراكي):**

يتضمن هذا البعد فهم طبيعة العوامل والظروف المسببة لتبعية النساء سواء على المستوى الماكرو أو المايكرو في الحياة ويركز هذا البعد على إمكانية المراجعة النقدية لخبرات النساء لملاحظة وتحديد أنماط السلوك المؤدية للاعتماد وتدعيم التبعية، لذلك ينادي البعد المعرفي بمعرفة وفهم الحاجه لصنع الخيارات التي ربما تتعارض مع التوقعات الثقافية والاجتماعية من ناحية، ومن ناحية أخرى فهو يسعى إلى فهم السيطرة الذكورية على الإناث متضمناً الجانب الجنسي والإيذاء البدني، ويعد فهم ومعرفة الحقوق القانونية للنساء بؤرة اهتمامه وتركيزه.

- **البعد النفسي Psychological :**

يتضمن هذا البعد أن النساء يستطعن العمل على تحسين واقعهن الفردي والمجتمعي اللاتي يعشن فيه، ومن ثم يهتم هذا البعد بالمشاعر ومدى اعتقاد النساء بإمكانية إحداث تغيير في مجريات حياتهن بأنفسهن، كما يؤكد هذا البعد على أن النساء تنشأ على الخضوع للرجل وعلى السماح للرجال باتخاذ كافة القرارات التي تؤثر عليهن، لذلك فإن البعد النفسي يتضمن تغيير لوضع ونقد ذلك النظام.

- **البعد الاقتصاديEconomical :**

يتضمن ذلك البعد إمكانية مشاركة النساء في الأنشطة المولدة للدخل تلك التي من خلالها يستطعن أن يحصلن على دخول مستقلة، ويدعو إلى ضرورة حصول النساء على المصادر الإنتاجية والتحكم فيها.

ويشير هذا البعد إلى أنه بالرغم من الاستقلال المادي والاقتصادي للنساء إلا أنهن يعانون في سبيل ذلك المزيد من الأعباء بجانب الأعباء الأخرى، لذلك فمن الضروري تقديم الدعم وتذليل العقبات لهن ونقص الخبرات الإدارية والمهارات والمعلومات.

- **البعد السياسي political :**

ينطلق هذا البعد من فكرة إمكانات النساء في التحليل والتنظيم والحراك نحو التغيير الاجتماعي، ويعد العمل الجمعي عنصراً هاما في التغير الاجتماعي السياسي لأن مشاركة النساء في الفعل الجمعي (الجماعي) سوف يزيد من وعي الثقافيين الرجال وبقية النساء، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث تغيرات على المستوى الاجتماعي.

- **مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة:**

أشار المجلس القومي للمرأة في تقريره الأول عام ٢٠٠١ إلى مؤشرات التمكين الاقتصادي التالية:

- زيادة الأنشطة والمشروعات التي تساعد في زيادة توليد الدخل للمرأة.
- زيادة فرص المرأة في الحصول على دخل خاص بها.
- زيادة وتحسين مهارات المرأة ومعارفها التي تمكنها من المنافسة في سوق العمل.
- زيادة مشاركة المرأة في تنظيم وإدارة المشروعات.
- المساواة النوعية في الأجور والرواتب عن نفس العمل وبنفس الكفاءة.
- تزايد أعداد العاملات في مشروعات القطاع الخاص والعام والأجهزة الإدارية المختلفة.
- قدرة المرأة على التصرف في دخلها الخاص بها.
- زيادة فرص المرأة في الحصول على تسهيلات ائتمانية وذلك للحصول على قروض للحصول على دخل خاص بها.

أما الوكالة الكندية العالمية للتنمية فقد ركزت على المؤشرات الاقتصادية التالية: (حلمي، ٢٠٠٦ :١٢)

- التغيرات الطارئة على معدلات البطالة / العمالة بين النساء والرجال.
- التغيرات التي حدثت على الوقت المستهلك في بعض النشاطات المختارة خصوصا المشاركة المتزايدة من قبل اعضاء العائلة في الاعمال المنزلية المأجورة ورعاية الاطفال.
- النسبة المئوية للتغير في الممتلكات التابعة والخاضعة لسيطرة الرجال والنساء (الأراضي– العقارات–المواشي) عبر الشريحة الاجتماعية والاقتصادية.
- متوسط إنفاق الوحدة المعيشية التي يرأسها الذكور والإناث على الصحة والتعليم.
- القدرة على القيام بعمليات شراء صغيرة وكبيرة بشكل مستقل.
- النسبة المئوية لتوفير قروض التسليف وتقديم الخدمات المادية والعينية إلى الرجال والنساء من المصادر الحكومية وغير الحكومية.

وقد اعتمدت "نشوى ثابت" على مجموعة من المؤشرات الكيفية الصغرى في التمكين الاقتصادي للمرأة وهي(ثابت، ٢٤٠،٢٠٠٤ –٢٤٢):

الاعتماد على الذات، واتخاذ القرار الاقتصادي، وحصولها على الموارد الاقتصادية في الأسرة والتحكم فيها، والاستقلال والأمان الاقتصادي، إتاحة الفرصة والخيارات والتحكم فيها، والوعي الاقتصادي، وإدراك التمكين.

- **مؤشرات التمكي الاقتصادي للمرأة المصرية "إعداد الباحثة"**
  - قدرة المرأة المصرية على التأثير والسيطرة داخل سوق العمل.
  - يحق للمرأة ممارسة المهن المشروعة التي تطمح إليها دون عوائق اجتماعية أو اقتصادية.
  - مشاركة المرأة المصرية في صنع القرارات المتعلقة بحياتها.
  - القضاء على جميع مظاهر التمييز ضد المرأة المصرية.

- مقاومة التحكم المفروض على سلوك المرأة المصرية، وانكار حقوقه.

- **معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة:**

لخص "**درويش**" معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة في الآتي(درويش، 2004، 11).

- عدم قدرة المرأة على التوفيق بين واجباتها المنزلية والتزاماتها الوظيفية.
- عزوف الرجل في مجتمعنا عن تقبل المشاركة وتحمل الأعباء الناتجة عن عمل المرأة.
- عدم توافر التسهيلات التي تخفف من الأعباء الأسرية عن المرأة.
- المجتمعات العربية مجتمعات ذكورية يصعب فيها قبول أن المرأة تأخذ قرارها بنفسها دون تدخل الرجل في حياتها لأنه وفي أغلب الأحيان يفرض عليها البقاء في المنزل لرعاية الأطفال حتى وإن كانت تعول أسرتها ويكون مرجعها لأحد الذكور بعائلتها فلا تستطيع أخذ أي قرارات بدون الرجوع إليه.
- هناك معوقات مرتبطة بالنوع تتجلى في استهانة الرجل بقدرتها على العمل والقدرة على التفاوض واتخاذ القرار.
- عدم تمتع المرأة بالحركية وذلك بسبب العناصر الثقافية والواجبات الاجتماعية التي تعيق المرأة في أداء أعمالها في الإنتاج والبيع والشراء.
- تبعية المرأة الاقتصادية التي تعد عاملاً مهماً وكبيراً يحول دون ممارستها حريتها في التعليم وتحركها اقتصادياً.

كما أضاف "حجازي" المعوقات التالية للتمكين الاقتصادي للمرأة (حجازي، 2003، 421).

- عدم تقدير جهود المرأة العاملة.

- عدم قبول الرجال لاستقلاليه المرأة مما يؤدي إلى اتخاذ الرجال (الزملاء) مواقف سلبية تجاهها في العمل.
- عدم إدراك التعاون بين الرجل والمرأة داخل نطاق الأسرة وبالتالي تقع معظم أعباء شئون الأسرة على المرأة.
- ممانعة الزوج انضمام المرأة إلى قوة العمل.
- إحجام بعض النساء من فئات اجتماعية عن العمل.
- اعتبار الزوج هو صاحب القرار في عمل المرأة.
- سلبيات المرأة تجاه العمل.

٢- القطاع غير الرسمي

قام الباحثون بمحاولات تعريف القطاع غير الرسمي نذكر من بينها: محاولة كيث هارت في دراسته حول فرص الدخل غير الرسمي والعمالة الحضرية في غانا عام 1973 التمييز بين القطاع غير الرسمي والرسمي على أساس معيار علاقة العمل، فهي في القطاع غير الرسمي تعتمد على العمالة أو التشغيل المأجور، بينما تعتمد في القطاع غير الرسمي على أساس منظم ودائم له عوائد محددة في مقابل أن عائد الدخل في القطاع غير الرسمي لا يكون محدداً وليس له صفة الاستمرارية (الخواجة،2001، 23).

قدم "سيثرامان" تعريفاً للقطاع غير الرسمي بأنه: الوحدات صغيرة الحجم في مجال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات ليس بغرض تعظيم الربح ولكن أساساً لتوفير فرص عمل للقائمين بها. أما "مازيمدار" فقد عرف العاملين في هذا القطاع غير الرسمي بأنهم أولئك الأفراد الذين يعملون في أنشطة لا تتمتع بحماية شركة معينة أو منظمات حكومية أو اتحادات أو نقابات العمال، وبالتالي فإن هذه العمالة تتركز في التشغيل الذاتي أو المشروعات غير المسجلة (البيلي،1997،

.(83

واعتبره "جندلج" بأنه القطاع الذي يضم منشآت تزاول أعمالاً خدمية و لا يتوافر بها التكنولوجيا، كما يضم ذلك القطاع الباعة الجائلين وخدم المنازل" (مرقس، 1988 ،144).

كما قدمت كل من "أميرة مشهور وعالية المهدى" تعريفا للقطاع غير الرسمي مفاده: أن ذلك القطاع الذي يضم وحدات اقتصادية، وإنتاجية، وخدمية، وتجارية، ولا يلتزم بالإجراءات الرسمية التي حددتها الدولة لمزاولتها لنشاطها، والتي لا تلتزم بتسجيل تلك الأنشطة بصورة دقيقة ومنتظمة وفقاً للنظم المحاسبية المتعارف عليها، وبالتالي فهي لا تقدم بيانات دقيقة عن حجم نشاطها، ولا تؤدى ضرائب تذكر على الأرباح (مشهور، والمهدى، 1994، 4).

وقد طرح "عبد الباسط عبد المعطى" تعريفًا للقطاع غير الرسمي ينص على " أنه ذلك النشاط الذي يضم مجموعة نشاطات اجتماعية واقتصادية تهدف إلى تلبية حاجات الأفراد والجماعات، وتنجز نشاطاتها من خلال منشآت تعمل على تخفيض تكلفة ومدخلات النشاط، والتحرر من القيود والقواعد الرسمية، ويقوم بها أفراد يعملون لحسابهم أو من خلال أسرهم أو من خلال تلك المنشآت أو من خلالها مجتمعة، وقد فرضت الظروف الموضوعية والذاتية والطبقية والمهارية والتعليمية على هؤلاء الأفراد الدخول في هذا القطاع أو اختياره لاتساقه النسبي مع ظروفهم (عبد المعطى،1988، 24-25).

كما أشار "على جلبى" إلى أن القطاع غير الرسمي هو نشاط اقتصادي آخر، بمعنى أنه نشاط اقتصادي، ولكنه ليس حكومياً أو عاماً أو مشتركاً أو أجنبياً بقدر ما هو خاص وتقليدي وغير مسجل وهامشي، عشوائي الموقع، بمعنى أنه يختار مواقع بعيدة تفتقر إلى الخدمات والمرافق، حيث تقام أنشطته على أماكن في مناطق

سكنية داخل البلاد، كما أنه عائلي التمويل أي أنه يعتمد في تمويله على المدخرات الخاصة لأصحاب الأنشطة والاقتراض من الأقارب والأصدقاء، صغير الحجم أي أن صغر حجم النشاط يرتبط بصغر حجم المنشأة وصغر حجم العمالة وصغر حجم رأس المال، بسيط التنظيم أي أن هذا النشاط لا يوجد به تخصص دقيق، وتقسيم للعمل، ويمكن للأفراد أن يتبادلون موقع العمل، كما أنه يفتقر إلى السجل التجاري، ولوائح منظمة العمل والحصول على رخصة لمزاولة النشاط، وعدم الالتزام بسداد ضرائب الأرباح، متنوع الأهداف، أي أنه يؤدى وظائف متعددة الأبعاد: اجتماعية، واقتصادية، وسياسية وبيئية فهو يسهم في إيجاد فرص عمل وتحسين مستوى الدخل وتوفير السلع والخدمات كما أنه يساهم في دعم سياسات التنمية والحد من الفقر الحضري (جلبي وآخرون ،2001، 15–19).

ووفقاً لتعريف "الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء" فإن القطاع غير الرسمي هو القطاع الذي يمارس بصفة أساسية أنشطة غير مالية، ولا يلتزم بإمساك دفاتر وسجلات محاسبية منتظمة، وإن كان بعضها يقوم بإصدار ميزانيات وحسابات ختامية ممثلة لنشاطها في نهاية كل عام وهذه تشمل: شركات التضامن، والتوصية البسيطة، والمشروعات الفردية، بالإضافة إلى المشروعات المنشأة طبقا لقانون الاستثمار رقم 43 لسنة 1974، وكذا الأنشطة التي تزاول خارج المنشآت، والخدمات العائلية "(جوهر،2005، 25).

وقد تبنت "منظمة العمل الدولية" تعريفا نوعيا للقطاع الاقتصادي غير الرسمي مفاده " أن أنشطة القطاع غير الرسمي هي كافة الأنشطة التي بموجب العرف أو القانون لا تغطيها كافة الإجراءات الرسمية، أو التي لا تغطيها بشكل كافي. وبذلك تتضمن جميع الأنشطة الاقتصادية التي تولد دخولاً غير مسجلة ولا يتم قياسها وبالتالي لم تدخل ضمن الإحصائيات الرسمية للدولة (منظمة العمل

الدولية، 2015).

١) أنشطة القطاع غير الرسمي وخصائصه:

يضم القطاع الاقتصادي غير الرسمي أنماطًا عدة من الأنشطة التي يزاولها الأفراد، ووفقا لتقارير المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، تنقسم أنشطة القطاع غير الرسمي إلى ثلاثة أنماط أساسية، يضم كل نمط مجموعة متنوعة من الأعمال والأنشطة الاقتصادية المميزة له، ويمكن توضيح هذه الأنماط على النحو الآتي (جلبي وآخرون، 2001،32).

أ- **النشاط الإنتاجي:** وهو عبارة عن نشاط اقتصادي تحكمه معايير السوق، ويتم من خلاله تحويل المادة الخام إلى منتج نهائي (مثل منتجات الألبان)، أو شبه نهائي (مثل تشغيل المعادن)، أو إعادة إنتاج منتج سبق صنعه (مثل أنشطة الحدائد).

ب- **النشاط التجاري:** يشير النشاط التجاري إلى نشاط اقتصادي تسويقي تتمثل عملياته الأساسية في البيع أو الشراء أو الاثنين معاً، لسلع أو منتجات كاملة الصنع أو شبه كاملة وهذا النشاط تحكمه معايير السوق.

ج- **النشاط الخدمي:** ويشير هذا النشاط إلى نشاط اقتصادي يقوم به فرد أو مجموعة أفراد؛ لخدمة الغير، وذلك مقابل أجر نقدي متفق عليه بصورة مُعلنة أو غير مُعلنة، مثل: المقهى، والفراشة، و الترزي، وتصليح الساعات.

- **خصائص القطاع غير الرسمي:**

حدد "بيلينفد" في دراسته حول تنزانيا عام 1975 عدد من الخصائص الأساسية المميزة للقطاع غير الرسمي في مقدمتها: صغر حجم المنشأة، وقلة عدد العمال، والاعتماد على الموارد العائلية، والاعتماد على المهارات المكتبية بعيداً عن مؤسسات التعليم والتدريب الرسمية، وأخيراً الاعتماد على التقنية البسيطة

والتقليدية (زيتون،2000، 20).

كما حدد "Allan Gilbert & Josef Gugler" بعض الخصائص التي تتصف بها أنشطة القطاع غير الرسمي أهمها: سهولة الدخول إليه، والاعتماد على الموارد المحلية، والملكية العائلة للمشروعات والأعمال، صغر حجم المنشآت، وتبنى التكنولوجيا الملائمة للعمل (البسيط)، وتتم المهارات المكتسبة خارج نطاق النظام المدرسي الرسمي، والتنافس في الأسواق يكون غير منظم. كما أن أنشطة هذا القطاع تكون مهملة على نحو كبير، ونادراً ما تلقى العون من جانب الحكومة (البهنساوى، 2015، 87).

وفي مشروع دراسة القطاع غير الرسمي في مصر، حددت "آمال عبد الحميد" بعض الخصائص المميزة للقطاع غير الرسمي فى مدينة القاهرة، منها (جلبي وآخرون،2001، 174).

- **الخصائص الايكولوجية للقطاع غير الرسمي:**

فقد لعبت الإيكولوجيا دوراً مهما في تشكيل الأنشطة الاقتصادية، حيث التفاعل الدينامي والبنائي بين الوحدات الداخلية للمجتمع وبين المكان والسكان داخل الحيز المكاني للأنشطة غير الرسمية.

- **الخصائص الثقافية للقطاع غير الرسمي:**

تشكل الثقافة جوانب مهمة من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية منها: أزياء العاملين، وطرق عرض السلع والمنتجات، وتكيف ذلك مع الحيز المكاني. كما لعبت الاحتفالات الشعبية دورا مهما في حركة وثقافة هذه الأنشطة.

- **الخصائص البنائية التنظيمية للقطاع غير الرسمي:**

هناك مجموعة من الخصائص البنائية التي تميز أنشطة القطاع غير

الرسمي، حددها الباحثون في مجموعة العناصر المميزة له. فقد حدد "مشاهد محمد" في دراسته حول ظاهرة الاقتصاد الخفي خصائص القطاع غير الرسمي في العناصر الآتية (محمد، 2010، 20–21).

- **المرونة والانتشار:** حيث يتسم القطاع غير الرسمي بالمرونة، وسرعة الانتشار في مختلف المناطق الحضرية، والريفية في البلد الواحد؛ نتيجة عدم خضوعه لأية ضوابط بما فيها علاقات وأوقات العمل والأجور والتسويق. بالنسبة لعلاقات العمل ونوع العمالة التي تكون في الغالب ضمن أفراد الأسرة أو الجيران أو الأصدقاء وفى حالة استخدام عمالة من خارج الأسرة يتم التعامل معها بشكل غير رسمي. أما أوقات العمل فهي لا تخضع لأي معيار، فقد يكون العمل لساعات طويله أو قصيرة لا علاقة لها بأوقات العمل المقررة في التشريعات، بل ترتبط فقط بحاجة وظروف إنجاز العمل. ومن ناحية الأجور فقد أكد الباحثون والمتخصصون في مجال القطاع غير الرسمي أن الأجر الذي يتقاضاه العامل في هذا القطاع كثيراً ما يكون منخفضاً عن الحد الأدنى للأجور السائدة. كما أن طرق التسويق في القطاع غير الرسمي تتسم بالمرونة من حيث الاعتماد على العلاقات الشخصية والعائلية والتعاقدات غير الرسمية.
- **سهولة الدخول:** حيث يتسم القطاع غير الرسمي بسهولة الدخول في نشاطاته المختلفة مثال: تجارة التجزئة، والتجارة المتنقلة، وبالتالي يتيح الفرصة أمام العمال في بداية حياتهم المهنية، أو عند التقاعد، أو التسريح. فالدخول في هذا القطاع لا يتطلب الكثير من الإمكانات المادية والمهنية.
- **صغر حجم الوحدات وقلة عدد العمال:** غالباً ما يكون العمل في القطاع غير الرسمي ضمن وحدات صغيرة الحجم أو متناهية الصغر أو غير موجودة

أصلاً مثال حالة الباعة المتجولين وماسحي الأحذية، مع وجود أو عدم وجود مكان محدد لممارسة النشاط. وفيما يتعلق بعدد العمال في وحدات القطاع غير الرسمي، فقد حددت دراسة منظمة العمل الدولية أن 62% من وحدات القطاع غير الرسمي تستخدم أقل من خمسة أشخاص، و33% تستخدم ما بين خمسة أشخاص وعشرة أشخاص، وفقط5% منها تستخدم أكثر من عشرة أشخاص.

- **تشغيل النساء والأطفال:** يشكل القطاع غير الرسمي ملاذاً خصباً لتشغيل النساء والأطفال وخاصة في قطاعات النسيج والملابس الجاهزة والعمل في المنازل.
- **التمويل:** حيث تتسم وحدات القطاع غير الرسمي بقدرات مالية ضعيفة، فهي تعتمد على رأس مال صغير وأحياناً دون رأس مال وعدم القدرة على الاقتراض والاعتماد على الإمكانات الذاتية والجهد البشري.
- **استخدام التكنولوجيا:** يتسم القطاع غير الرسمي بتدني، أو ربما انعدام استخدام التكنولوجيا فيه. وفي حالة وجودها يجب استخدام التكنولوجيا التي تسمح بكثافة العمل وتتناسب مع الموارد المتوفرة، وقد انضم حديثاً إلى هذا القطاع أنشطة تعتمد على شبكات الاتصال الحديثة واستخدام الحاسوب والبرمجة لكنها ماتزال محدودة الأثر في التشغيل، غير أنها تدخل ضمن القطاع غير الرسمي.
- **مستوى المهارة:** قد نجد ضمن القطاع غير الرسمي يعمل فيها من ذوي المهارات والتعليم الرفيع، وهذا يمثل استثناء حيث إن الغالبية تسودها الأمية وانعدام أو تدنى المهارة والكفاءة التي يمكن اكتسابها أثناء العمل، وذلك يتطلب وقتاً طويلاً.

خامساً: الاتجاهات النظرية المفسرة للبحث :

١- نظرية التشكيل البنائي – أنتوني جيدنز

تُعد نظرية البناء والنسق وازدواجية البناء جوهر نظرية التشكيل البنائي، ويعرف البناء بأنه: تلك الخصائص البنائية التي تسمح بعقد الصلة بين الزمان والمكان في إطار النسق الاجتماعي، هذه الخصائص تجعل من الممكن للممارسات الاجتماعية الملاحظة، والتي يمكن تمييزها بصعوبة؛ نظراً لشدة تشابهها أن توجد عبر مجالات زمنية ومكانية مختلفة، ويقصد بالأنساق الاجتماعية: الممارسات الاجتماعية التي يُعاد إنتاجها أو العلاقات التي يُعاد إنتاجها بين الفاعلين أو الجماعات، تلك العلاقات التي تنظم كممارسات اجتماعية مطردة، والأنساق ليس لها أبنية ولكنها تتصف بخصائص بنائية (الجوهري، 2002، 367). وتعتبر نظرية التشكيل البنائي من أشهر المحاولات المعرفية عند "**أنتوني جيدنز**"، وذلك لتحقيق التكامل بين الاهتمامات الصغرى والكبرى في المجتمع، وقد طرح "جيدنز" نظريته في السبعينيات من القرن العشرين، وكانت نقطة انطلاق نظريته (التشكيل البنائي) بافتراضها الأساسي بأن الإنسان كائن اجتماعي؛ بمعنى أنه لا يمكن لنا ان نكون أناساً دون علاقاتنا الاجتماعية.

- فإن الفعل والبنية أو ما يعرف عند جيدنز بازدواجية البناء هي محاولة توفيقية لإدماج القطبين عن طريق إعادة بناء شبكة المفاهيم المتعلقة بالبناء او النسق والفعل، فكل من الفعل والبنية يشكلان شيئين متكاملين، لا يمكن أن نفهم الواحد دون الآخر، فالبناء الاجتماعي عبارة عن مجموعة الأفعال والعلاقات يعمل الإنسان على نسجها وعليه؛ فإن الأفعال تتأثر بالخصائص البنائية للمجتمع، ونحن نعمل على إعادة إنتاج ولو بأشكال مختلفة لتلك الخصائص عن طريق تفاعلاتنا وأفعالنا

(كريب، 1999: 79). فإن العلاقة الجدلية بين الفعل والبنية تعمل على مسألة (إنتاج وإعادة إنتاج) العناصر الثقافية، إنها علاقة تجمع بين الديناميكية العاطفية والديناميكية الاجتماعية، ويتكون النظام الاجتماعي أو البنية بفعل نشاطنا اليومي المعتاد، حيث يشير "جيدنز" إلى مفهوم الإحالة على الذات على محمل الجد وهو المفهوم الذي يشير إلى الطريقة التي نشكل بها عالمنا الاجتماعي فعلياً. ويمتلك الفاعل على المستوى الضمني المعارف الحياتية والتي تمثل القواعد التي يتبعها الفرد والمجتمع، وقد أعاد "جيدنز" صياغة مفهوم الفاعل، بالإضافة إلى إعادة التفكير في مفهوم البناء، ويصرح جيدنز في كل كتاباته النظرية والتاريخية على أن الفعل عملية مشرعة، أي أنها ذات طبيعة غير محددة (خير الله، 2012: 16).

٢ – نظرية الممارسة " بيير بورديو"

أ– النشأة والتطور

تهتم نظرية الممارسة بإعادة الاعتبار للفاعل الاجتماعي، باعتبارها رد فعل على النظرية البنيوية التي أهملت النظر للإنسان وجعلته خاضعا للبناء الاجتماعي ونتاجا له، فالبنيوية تؤكد على إزاحة الفاعلين عن مركز البنية، على نحو يغدو معه كما لو كان البناء يعمل بشكل آلي يتجاوز إرادة ووعى الأفراد. وقد طرح مفهوم الممارسة قبل "بورديو"، في إطار النظرية الماركسية، باعتبارها عملية جدلية تهدف لتغير العالم من خلال النشاطات الخلاقة للإنسان. ولكن مفهوم الممارسة عند "بورديو" يركز على علاقة الفاعل بالبناء الاجتماعي، وهى العلاقة التي تنتهى بأن يقوم الفاعلون بإعادة إنتاج هذا البناء، ولا يستبعد "بورديو" قدرة الفاعلين على تحويل وتغير البناء، ولكن يستلزم ذلك توافر شروط بنيوية.

في ضوء ذلك يعنى "بورديو" بالممارسة أنها ذلك الفعل الاجتماعي الذى يقوم فيه الفاعلون بالمشاركة في إنتاج البناء الاجتماعي، وليس مجرد أداء أدوار بداخله. ويقول "بورديو" أنه من الممكن استبعاد الذات من تراث فلسفة الوعى دون القضاء عليه لصالح البنية. فعلى الرغم من أن الفاعلين نتاج البنية، إلا أنهم صنعوا ويصنعون البنية باستمرار. فعملية إعادة إنتاج البنية هذه، بعيدا عن كونها نتاج سيرورة آلية، لا تتحقق بدون تعاون الفاعلين الذين استدمجوا ضرورة البنية في شكل هابيتوس، حيث ينتجون، ويعيدون الإنتاج، سواء كانوا واعين بتعاونهم أم لا. وبذلك يقوم علم دراسة الممارسة على تجاوز التعارض بين الموضوعية والذاتية، حيث يرى "بورديو" أنه ليس سوى تعارض زائف، يساهم في تعميم الحقيقة الإنسانية للممارسة البشرية. ويتحدد إنتاج الممارسات عند بورديو على الوضع الذي يحتله الفاعل في الفضاء الاجتماعي وأيضا على المجال الذي تتم فيه الممارسات، ويعبر عن ذلك على النحو التالي:

الممارسة = (الهابيتوس فى رأس المال) + المجال. (الحايس:2017، 47–48).

ب- أهم مفاهيم نظرية الممارسة

- **مفهوم المجال:**

يتخذ "بورديو" مفهوم " الحقل أو المجال " أداة لفهم النشاطات الاجتماعية ويهبه معنى خاص. ويشدد في الوقت نفسه على علاقات الترابط بين الحقول. واستخدامه لمفهوم الحقل يعنى بوضوح الاعتراف بوجود أنواع من النشاطات أو الممارسات أو العلاقات، وأن هناك ثمة سمات أساسية، وأخرى نوعية لكل نوع من الحقول، ويتم تصنيف الحقول وفقا لتلك السمات والخصائص الأساسية (الحايس، 2009، 190).

- **مفهوم الهابيتوس :**

يعرفه بورديو بأنه: مبدأ يولد للاستراتيجية يمكن الفاعلين من التوافق مع المواقف غير المتوقعة, والدائمة للتغير، نسق الاستعدادات الدائمة القابلة للتطور والتحول، يعمل كل لحظة – بشكل لا إرادي غالبا – برمجه للخبرات السابقة كمصفوفة من الإدراكات والتقسيمات، وبناء ذهني معرفي يمكن الأفراد من التعامل مع العالم الاجتماعي. (بدوي، د.ت، 13)

- **مفهوم الممارسة**

يعرف "بورديو" الممارسة أنها ذلك الفعل الاجتماعي الذي يقوم فيه الفاعلون بالمشاركة في إنتاج البناء الاجتماعي، وليس مجرد أداء أدوار بداخله (الحايس،2017، 47).

سادسًا: الاجراءات المنهجية:

لتحقيق أهداف البحث وتساؤلاته تم الاعتماد على مجموعة من الاجراءات المنهجية التي يمكن عرضها على النحو الآتي:

١- أسلوب البحث:

اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي باعتباره أنسب الأساليب العلمية في دراسة الظواهر الاجتماعية من هذا النوع وملائمته لطبيعة البحث وموضوعه: تحديات تمكين المرأة في القطاع غير الرسمي "منطقة العتبة نموذجاً"

٢- طرق البحث:

انطلاقا من مشكلة البحث وأهدافه، لجأت الباحثة إلى عدة طرق منهجية لجمع البيانات الميدانية المتصلة بأبعاد الظاهرة مثل: المقابلات الفردية وطريقة الملاحظة المباشرة وذلك لرصد كافة السلوكيات والممارسات والأنشطة التي تزاولها المرأة داخل القطاع غير الرسمي بمنطقة العتبة.

٣- مجتمع البحث:

تمثل مجتمع البحث في جميع النساء العاملات في القطاع غير الرسمي في منطقة العتبة بالقاهرة.

٤- عينة البحث:

أ. **نوع العينة:** اعتمدت الباحثة على العينة العمدية في اختيار مفرداتها وتكونت من 25 مفردة من النساء العاملات بالقطاع غير الرسمي

ب. **طريقة اختيار العينات:** تم اختيارها بالطريقة المتاحة حيث لجأت الباحثة إلى مجموعة عمدية من النساء العاملات في القطاع غير الرسمي في منطقة العتبة.

٥- خصائص عينة البحث

الحالة التعليمية	الحالة الاجتماعية	النشاط
(3) معهد فني	(10) متزوجات	(15) بائعة متجولة
(7) كلية التجارة	(3) عزباء	(10) فروشات
(10) دبلوم تجارة	(5) مطلقات	
(5) إعدادية	(7) أرامل	

يوضح الجدول السابق خصائص عينة البحث، حيث تبين أن الحالة التعليمية لهن انحصرت بين المعهد الفني والكلية التجارة والدبلوم التجاري والشهادة

الإعدادية، كما تبين أن الحالة الاجتماعية لهن بين 10 من النساء التي تمت معهن المقبلة كانوا من المتزوجات حيث مثل عدد عشرة نساء من المتزوجات، وثلاثة منهن عزباء، وخمسة منهن مطلقات، و سبعة منهن أرامل، وتنوع النشاط بين الفروشات أي أنها تجلس في مكان في الشارع او داخل الحواري والممرات الموجودة بمنطقة العتبة وتقوم ببيع البضاعة التي تقوم بفرشها أمامها ومثل خمسة عشر امرأة، ونشاط البائعات المتجولات، وهن يتجولن في الشوارع حاملين بضائعهن على أيديهن ومثلن 10 من النساء.

سادساً: تحليل البيانات الميدانية:

تعد البيانات والحقائق الميدانية العنصر الأساسي في الوصول إلى الاجابة عن التساؤلات العامة للبحث، والانتقال إلى صياغة المفاهيم والقضايا النظرية للبحث. كما تعد البيانات الأولى في أي بحث علمي. وتنقسم البيانات اللزمة لتحقيق الأهداف إلى بيانات مكتبية واخرى ميدانية. ويتوقف جودة النتائج والاجابة عن تساؤلات البحث على نوع المصدر وجدته وأصالته، وكذا أدوات جمع هذه البيانات، بالإضافة إلى طرق تحليل هذه البيانات تحليلاً علمياً دقيقاً. وتعرض الباحثة للطرق المنهجية في تحليل البيانات الإمبريقية في الآتي:

١ – مصادر البيانات:

انطلاقا من الهدف العام للبحث، وطبيعة التساؤلات العامة، فقد اعتمدت الباحثة على مصدرين لجمع البيانات اللازمة للإجابة عن هذه الأسئلة فإن المصدر الملائم للحصول على البيانات في هذه الدراسة يتمثل في الآتي :

أ- **المصدر البشري:** ويتمثل في النساء العاملين في القطاع غير الرسمية في منطقة العتبة.

ب- **المصدر الوثائقي:** ويتمثل في الإحصاءات العالمية والمحلية المتعلقة بأنشطة القطاع غير الرسمي والإحصاءات المقدمة عن الأجهزة الإحصائية الرسمية المصرية.

٢- أدوات جمع البيانات:

نظرا لتعدد مصادر البيانات، فقد تطلب الأمر الاعتماد على أكثر من أداة لجمع البيانات. فقد اعتمدت الباحثة على الأدوات الآتية في جمع البيانات:

بالنسبة لطريقة المقابلة الفردية: تم الاعتماد على استخدام دليل الحوار مع النساء العاملات بالقطاع غير الرسمي، حيث تم تصميم دليل للمقابلة، تضمن الدليل مجموعة من التساؤلات، مقسمة على المحاور الرئيسية للبحث وفقا للأهداف العامة وتساؤلاتها.

بالنسبة لطريقة الملاحظة المباشرة : تم الاعتماد على ملاحظة النساء العاملات أثناء عملهن بالقطاع ورصد كافة السلوكيات والممارسات والأنشطة التي تزاولها المرأة في القطاع غير الرسمي، حيث تم تصميم دليل للملاحظة المباشرة مقسم على مجموعة من المحاور الرئيسية وفقا لأهداف البحث وتساؤلاته.

٣- طرق تحليل البيانات:

اعتمدت الباحثة على الأسلوب الكيفي في تحليل البيانات، والوصول إلى تحقيق الأهداف، حيث استخدمت طريقة تحليل المضمون في عملية فهم وتحليل البيانات الميدانية التي تم جمعها باستخدام الأدوات، سواء عن طريق الملاحظات المباشرة، أو المقابلات بنوعيها: الفردية والجماعية مع النساء العاملات بالقطاع غير الرسمي. بالإضافة إلى الاعتماد على تحليل مضمون الصور التي تم التقاطها لبعض النساء أثناء مزاولتهم للعمل بالقطاع غير الرسمي.

سابعاً: نتائج الدراسة الميدانية

المحور الأول: طبيعة عمل المرأة في القطاع غير الرسمي وأشكاله وانواع الأنشطة الاقتصادية التي تزاولها المرأة في القطاع غير الرسمي بمنطقة العتبة.

كشفت الدراسة الميدانية عن بعض أنواع وأشكال لعمل المرأة بالقطاع غير الرسمي، وعن طبيعة العمل والخصائص الاجتماعية والبناء الاجتماعي لهذا العمل الغير رسمي.

أولاً: أنواع الأنشطة الاقتصادية التي تزاولها المرأة في القطاع غير الرسمي بمنطقة العتبة.

كشفت الدراسة الميدانية عن بعض الأنشطة التي تمارسها النساء في هذا القطاع غير الرسمي داخل منطقة العتبة، حيث تنوع أشكال العمل والأنشطة التي تزاولها المرأة ومنها: "الأشغال اليدوية، وعمل غرابيل السبوع، والتيشرتات المكتوب عليها بمختلف الأشكال والتطريزات اليدوية وكذلك عمل مختلف دعوات الأفراح و المناسبات"، وهذا ما كشفته الدراسة الميدانية أثناء ملاحظة الباحثة لهذا النشاط، وكذلك كشفت عن بعض السلع التي يتجول بها النساء منها الملابس الشعبي للأطفال أو البلالين أو الذرة أو الحلوى (غزل البنات)، وهذا ما كشفته الدراسة الميدانية أثناء ملاحظة الباحثة لهذا النشاط الاقتصادي غير الرسمي، كما كشفت ملاحظة الباحثة عن بيع اكسسوارات الموبايل والبخور والعطور، وغيرها من الأنشطة التي تقوم المرأة المصرية بحملها والتجول بها في شوارع منطقة العتبة محل الدراسة.

ثانياً: طبيعة العمل والأشكال التي تعمل بها المرأة بمنطقة العتبة.

أشار بعض النساء من المتقابلات معهن إلى أن العمل بالقطاع الاقتصادي غير الرسمي قائم على مجموعة من الأحكام والقواعد الضابطة، وهذه

الأحكام والأعراف شفاهية غير مكتوبة نصاً، ويلجأ إليها ممارسي هذا النشاط الاقتصادي غير الرسمي عند تعرضهم لبعض النزاعات أو المشاجرات فلكل نشاط اقتصادي من هذه الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية "***كبير***" يلجؤون إليه لحلها والفصل بين طرفي النزاع، والحكم الصادر من كبير النشاط يُطبق على الكل.

كما كشفت الدراسة الميدانية من خلال المقابلة الفردية وملاحظة الباحثة عن العلاقات الاجتماعية التي تسود هذا النشاط الاقتصادي غير الرسمي أهم هذه العلاقات هي الصراع بين ممارسي هذا النشاط الاقتصادي غير الرسمي ، فذكرت إحدى المتقابلات معهن "***أن الباعة هتلاقى بينهم تنافس ويشدوا الزبون من بعض أو أول ما يشوفوا سائح أجنبي أو عربي يجروا واللى يسبق عشان يلحق الزبون***" ، وهذا ما لاحظته الباحثة ولكن كشفت الملاحظة ايضاً أن هنالك بعض العلاقات التعاونية بين ممارسي هذا النشاط في أن أحد البائعات الجائلات لاحظت أن زميلة لها تتشاجر مع أحد الزبائن تركت بضاعتها عند إحدى باعة الأرصفة وأسرعت إليها وحاولت فض هذه المشاجرة والاطمئنان على زميلتها" فكانت العلاقات التعاونية في هذا المجال لها النصيب الأقل وكان السبب هو الصراع والتنافس على لقمة العيش فمثل هذه الأنشطة تحتاج إلى خفة ومحايلة الزبون وجذبه بطريقة أو أخرى كي يشترى منها وهذا يدل على حاجتها الشديدة للمال، كما أشارت أحد المتقابلات معهن أن ***التنافس موجود في النشاط زيه زي أي مجال لكن إحنا بنراعي ظروف بعض*** وهذا يشير إلى قلة العلاقات التنافسية بين ممارسي هذا النشاط الاقتصادي غير الرسمي فهي موجودة لا يخلو أي مجال من العلاقات التنافسية ولكنها قليله. و ربما يرجع ذلك إلى أن أغلب الممارسين لهذا النشاط هم نساء من البيئات البسيطة التي تربت على التعاون وتقديم المساعدات للغير كما كشف أحد المتقابلات معهن عن موقف يحدث دائما "***عند***

دخول زبون للاستاندات يقف أصحاب الاستندات في الخلف إلى أن يختار الزبون بضاعته من الاستاند اللي يعجبه بعدها يدخل صاحب الاستاند اللي اختار الزبون منه البضاعه". وهذا يدل على عدم التنافس والتصارع على ملاحقة الزبائن وخطفها مثلما يحدث في أماكن أخرى وهذا الموقف يوضح العلاقة التعاونية والأخوية بين الممارسين.

كما كشفت أحدى حالات الدراسة أن العلاقات الاجتماعية التي تسود هذا النشاط الاقتصادي غير الرسمي، واتضح من خلال ملاحظة الباحثة أهم هذه العلاقات هي العلاقات التعاونية بين ممارسي هذا النشاط، فذكرت أحدى المتقابلات معهن "ممكن لو حد عنده مشكلة نساعده وذلك؛ نظراً للظروف المادية الصعبة التي يمر بها المجتمع، وأشارت أحدى المبحوثات إلى أن العلاقات التنافسية في هذا المجال كانت لها النصيب الأقل. وكان السبب أن الصراع أو التنافس سيقود بهم إلى النزاعات والمشاجرات، مما يعرض سلعهم للهلاك والعقوبات من قِبل الأجهزة الأمنية، كما ذكرت أحدى المبحوثات "***هنتخانق على إيه كل واحدة ليها زبون والزبون يروح يشترى اللي عاوزه من الاستاند اللي يعجبه***" ويرجع ذلك إلى حالة الرضا التي يتميز بها العاملات في هذا القطاع غير الرسمي، وأن سعيهم للبحث عن مصدر رزقهن يجعلهن منشغلات بعملهن فقط ولا يبحثن عن مشاجرات مع منافسيهم في نفس المهنة أو النشاط .

المحور الثاني: أسباب عمل المرأة في القطاع غير الرسمي بمنطقة العتبة

كشفت الدراسة الميدانية عن بعض الأسباب الاجتماعية والأسباب الاقتصادية لعمل المرأة بالقطاع غير الرسمي.

أولاً: الأسباب الاجتماعية لعمل المرأة بالقطاع غير الرسمي.

كشفت بعض من المبحوثات من النساء العاملات بهذا القطاع الاقتصادي عن عدد من الأسباب الاجتماعية المؤدية إلى ممارسة هذا النشاط الاقتصادي غير الرسمي المشروع والتي كانت أهمها واتفق عليها جميع المتقابلات معهن هي البطالة وعدم توفير فرص عمل لهن، فقد أكدت أحدى المبحوثات على أنها تسعى للتقديم للعمل الحكومي فقد أكدت على أهمية العمل الحكومي ***"أياً كان مرتبه أنا راضية"*** وهذا يكشف عن المعاناة التي يعانيها هؤلاء الشباب وكذلك كشف أحدى المتقابلات معهن عن سبب آخر "وهو قلة فرص التعليم لأبناء الطبقة المتدنية أو المتوسطة التي تم تآكلها" فقد ذكرت بهذا النص ***لو مش معايا فلوس أدى دروس لعيالي وأنا مدخلاهم مدرسة حكومى ومبيتعلموش منها حاجة عيالى مش هينجحوا في الامتحان ولا هيكملوا تعليمهم"*** وهذا يكشف عن نشاط غير رسمي أيضاً وهو نشاط الدروس الخصوصية والذي يسعى صاحب الأستاند لتوفير المال لإعطائه للمدرس الذي لم يتقِ الله في عمله بمدرسته مقابل ممارسة هذا العمل غير الرسمي وهو الدروس الخصوصية، كما ذكرت بعض من النساء العاملات أنها تتخذ المهنة بالتوارث عن الأسرة وبالتالي نزولها للقطاع غير الرسمي هو لإدارة شئون الأسرة المالية بعد كبر الأب والأم حيث ذكرت إحدى حالات المقابلة "أنا بشتغل مع أبويا وأعمامي وبنزل معه وبساعده وساعات بأخد شغل الهاند ميد أعمله واقفله في البيت لو مش قادرة أنزل"، كما أشارت أحدى المبحوثات إلى عدم توفر المستشفيات وأماكن العلاج التي تليق بهم كآدميين فكل هذا يدفع الفرد للعمل بأي نشاط أيًا كان هو رسمي أو غير رسمي، وذلك من أجل حياة آدمية والحفاظ على أسرته وتوفير كافة احتياجاتهم اليومية الأساسية.

- **ويمكن استخلاص بعض الأسباب الاجتماعية في النقاط الآتية:**

١- قلة فرص التعليم لأبناء الطبقة المتدنية أو المتوسطة التي تم تآكلها.

٢- عدم توفير فرص عمل للخريجات والباحثات عن عمل.

٣- كثرة حالات الطلاق والترمل، وعدم توفر مصدر دخل آخر للمرأة المطلقة أو الأرملة.

٤- بعض من النساء العاملات تتخذ المهنة بالتوارث عن الأسرة وبالتالي نزولها للقطاع غير الرسمي هو لإدارة شئون الأسرة المالية .

ثانياً: الأسباب الاقتصادية لعمل المرأة بالقطاع غير الرسمي.

كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن عدة أسباب اقتصادية أدت لممارسة هذا النشاط والتزايد في انتشاره والتوسع فيه وممارسته من النساء، وكان السبب الرئيسي الذي اتفق عليه جميع الأعضاء هو تدنى دخول الأفراد العاملات سواء بالقطاع الرسمي أو غير الرسمي، وهذا يتفق مع دراسة (ثابت، 2004) حيث أثبتت أن على مستوى التمكين الاقتصادي فقد تحقق للمرأة العاملة في عينة الدراسة على مؤشر تمكيناً في اتخاذ القرارات الاقتصادية لأسرتها، والاستقلال في بعض القرارات، والتخطيط والمشاركة في اتخاذ قرارات الاسرة المادية.

كما ذكرت أحدى حالات الدراسة معهن أن أحد الأسباب يتمثل في الزيادة المستمرة لرفع الأسعار وغلاء السلع الأساسية سواء مأكل ومشرب وأسعار الإيجارات السكنية وارتفاع أسعار فواتير الكهرباء والماء لأضعاف سعرها الأساسي، كما أشارت أحدى المبحوثات إلى عدم توفر فرص عمل في هذا الوقت، نظراً لتدني المستوى الاقتصادي للبلاد، وعدم توفير الوظائف الحكومية واقتصارها على أفراد بعينها. كما ذكرت أحدى المبحوثات أن ***الوساطة والمحسوبية تلعب دوراً مهماً في هذه الفرص الوظيفية التي تقدمها الحكومة،*** وهذا يدل على تأدية الحكومة لدورها في توفير الفرص لكن بعدد محدود من الوظائف المتوفرة للخريجات والباحثات عن العمل، ولكن يلعب الخلل الإداري من قبل بعض

الموظفين العاملين ببعض الجهات الحكومية دورًا في توفير هذه الوظائف لمن لا يستحقها أو لأبناء العاملين بالأولوية دون اجتياز الاختبارات وشروط المسابقات التي تعلنها الحكومة للحصول على الوظائف الحكومية التي توفرها الدولة.

- **ويمكن استخلاص بعض الأسباب لاقتصادية في النقاط الآتية:**

١- الظروف المادية الصعبة، التي يمر بها أغلب النساء العاملات بالقطاع غير الرسمي، وعدم قدرة بعض من أسر النساء العاملات على توفير متطلباتهم الأساسية في بعض الأحيان مما يضطر بعضهن للنزول للعمل بأي مجال ويفتح القطاع غير الرسمي المجال لكثير من النساء بسبب سهولة الدخول إليه وعدم احتياجه لتوفير رأس مال كبير، غير انه لا يتطلب شهادات جامعية أو شهادات خبرة كما يتطلب العمل بالقطاعات الحكومية والقطاعات الخاصة.

٢- موت الزوج وعدم توفر أي مصدر دخل وبالتالي النزول للقطاع غير الرسمي يوفر ولو دخل بسيط للمساهمة في أعباء الحياة

٣- الرغبة في الحصول على ذمة مالية وذلك لعدم وجود الثقة بين بعض من النساء العاملات وأزواجهن حيث ذكرت إحدى حالات المقابلة "*جوزي رماني في الشارع في مشكلة من سنتين ووقتها مكنتش لاقية أكل عيالي، وأما اهلي غصبوني على أني ارجعله نزلت اشتغل عشان محتاجلوش ولا أحتاج لأهلي*"

٤- إعالة الأسرة أعالة كاملة بسبب عجز الزوج وعدم قدرته على النزول للعمل حيث ذكرت إحدى حالات المقابلة " *جوزي كان شغال في شركة أمن وأما حصلتله حادثة ومبقاش قادر يشتغل نزلت عشان اشيل عنه*

مصاريف البيت وطلبات العيال وبعمل ده بكل رضا وحب عشان هو أما كان بصحته مكنش مخليني محتاجه لأي مخلوق".

المحور الثالث: أهم التحديات التي تواجه تمكين المرأة الاقتصادي في القطاع غير الرسمي.

كشفت الدراسة الميدانية عن العديد من التحديات التي تواجه على النساء العاملات بهذا النشاط الاقتصادي غير الرسمي، منها التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على عليها وعلى أفراد أسرتها.

أولاً: التحديات الاجتماعية التي تواجه تمكين المرأة في القطاع غير الرسمي.

كشفت الدراسة الميدانية عن بعض التحديات الاجتماعية التي تواجه المرأة العاملة بهذا النشاط الاقتصادي غير الرسمي، ومن أهم التحديات الاجتماعية هي تحديات العادات والتقاليد والموروثات الثقافية، حيث تعامل المرأة المطلقة والمرأة الأرملة في مجالات العمل عامة، ومجال القطاع غير الرسمي خاصة بتعامل مختلف عن باقي النساء، حيث يفرض عليها بعض الأحكام والأوامر سواء من الأهل، أو الجيران بحجة أنها بدون رجل، فذكرت إحدى المبحوثات ***كنت بشتغل أيام ما جوزي كان عايش مكنش حد يقدر يتكلم معايا كلمة دلوقتي كله بيتحكم فيا اخواتي واخوات جوزي وحماتي حتى التجار مبترحمش إلا اللي تلاقي في قلبه رحمه وعارف أني بصرف على يتامى***"، وهذا يدل على ما تتعرض له المرأة الأرملة من تحديات اجتماعية تعوق حركة تمكينها في عذا المجال فبالرغم من صعوبته إلا أنها تحاول أن تمكن نفسها بحثاً عن عمل تسد به احتياجاتها واحتياجات أسرتها.

ثانياُ: التحديات الاقتصادية التي تواجه تمكين المرأة في القطاع غير الرسمي.

كشفت الدراسة الميدانية عن بعض من التحديات الاقتصادية التي تواجه المرأة العاملة في مجال القطاع غير الرسمي، ومن أهم هذه التحديات هي: عدم قدرتها على توفير دخل ثابت لأفراد أسرتها كما أنها تتعرض أحيانا للمطاردات من قبل الاجهزة الحكومية مما يؤدي إلى حبسها فقد ذكر أحدى المبحوثات أن البائعة الجائلة ليس لها مكان ثابت. وبذلك فهي دائماً معرضة للخطر، كما لاحظت الباحثة أن هذا النشاط يوفر لممارسيه ما يحتاجونه يومياً، ليس بالقدر الكافي ولكن ما يربحه يساهم في سد احتياجات أسرتها، وبذلك فإن هذا النشاط يُعد من الأنشطة غير الرسمية التي تساهم في حل مشكلة البطالة، والتي توفر السلع والمنتجات لأفراد المجتمع بأسعار بسيطة في متناول أغلب الأسر البسيطة. كما كشفت الدراسة الميدانية عن عدة تحديات اقتصادية لهذا القطاع الاقتصادي غير الرسمي وذكر أحدى المتقابلات معهن كانت تمارس هذا النشاط، ***فتقول ساعات ببقى في مشاكل مع أصحاب المحلات المتواجدة بالمنطقة والتي تبيع نفس المنتج بيبقى عايز يمشيني عشان هو بيبع أغلى مني"*** ، فما لاحظته الباحثة أن صاحب المحل يبيع البضائع بسعر أعلى من صاحبة الاستاند أو البائعة المتجولة، وذلك بسبب ما يدفعه أصحاب المحلات من فواتير للكهرباء وللماء والتي ارتفعت لضعف ما كانت عليه وكذلك ما يدفعه من رواتب للعاملين بالمحل وذلك غير الضرائب التي يدفعها أصحاب المحلات لأنها محلات رسمية مسجلة على الناتج الإجمالي المحلى للدولة.

توصيات البحث

١- الاهتمام بالمشروعات الصغيرة غير الرسمية المشروعة ومحاولة تقنينها ودمجها في القطاعات الرسمية.

٢- الاهتمام بالتأمين على العاملات بالأنشطة الاقتصادية غير الرسمية المشروعة.

٣- توفير الخامات المصرية للسلع والمنتجات التي تصنع بمنطقة العتبة وخفض أسعارها.

٤- الاهتمام بمشكلات النساء العاملات بهذا القطاع وتوفير فرص العمل المناسبة للحياة المعيشية وما يواكبها من تغيرات في الأسعار اليومية للسلع الأساسية.

المراجع

- كشرود، شهيناز، و مرزوقي، عمر.(2019). التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية: حق إنساني ورهان تنموي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد الثامن، العدد الأول.
- السروجي، طلعت مصطفى.(2000). استراتيجيات تقوية الفقراء لتمكينهم من اتخاذ القرار على المستوى المحلي، بحث منشور، المجلس الأعلى للجامعات.
- المجلس القومي للمرأة .(2001). المرأة في مصر، المجلس القومي للمرأة، القاهرة.
- الدناصوري، هدير محمد عبدالحميد .(2021). التحول الرقمي وتمكين المرأة في المجتمع المصري: دراسة تحليلية على بوابة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل المرأة، المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة دمياط، المجلد العاشر، العدد الثالث.
- شملاوي، حنان، و الحيط، نهيل سقف .(2018). التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، الجامعة الأردنية، المجلد 32، العدد 11.
- عبدالله، نمر ذكي شلبي .(2021). التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة بالقطاع التعليمي، مجلة دراسات في الخدمة والعلوم الانسانية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، جامعة دمنهور، المجلد الأول، العدد 53.
- عبداللطيف، سوسن عثمان، وآخرون.(2005). التمكين وأجهزته– تنظيم المجتمع الأجهزة المعاصرة، مذكرات غير منشورة بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة.
- معهد التخطيط القومي .(2001). تقرير التنمية البشرية، القاهرة، مصر.

- الخواجة، محمد ياسر شبل .(2001). القطاع غير الرسمي في التنمية الحضرية: دراسة ميدانية في منطقة القرشي بمدينة طنطا، مجلة كلية الآداب، جامعة طنطا.
- عبد المعطى، عبد الباسط .(1989). دراسة استطلاعية حول خصائص ومشكلات المرأة في القطاع غير الرسمي في حي شعبي بمدينة القاهرة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد الخامس عشر، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية، الأمم المتحدة.
- مرقس، وفاء .(1998). العمالة النسائية في القطاع غير الرسمي، المجلة الاجتماعية القومية ،العدد الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- مشهور، أميرة، والمهدى، عالية .(1994). القطاع غير الرسمي في شاخة معروف، دراسة استطلاعية، القاهرة، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- جلبى، على وآخرون .(2001). القطاع غير الرسمي في مدينة القاهرة التقرير الثاني، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- جوهر، كريم مصطفى .(2005). القطاع غير الرسمي في مصر وكيفية دمج أنشطته المشروعة في النشاط الاقتصادي الرسمي ،كلية التجارة ،جامعة عين شمس.
- البيلي، عمر عبدالحي صالح .(1997). الاقتصاد الخفي في الدول النامية: اتجاهات وتوقعات، العدد الثالث، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط.
- زيتون، محيا .(2000). أوضاع المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي: في قضايا ومشكلات، المؤتمر السنوي الثالث للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

- البهنساوي، ليلى كامل عبدالله .(2015). جودة حياة العمل لدى المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي، المجلد75، العدد الثالث، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة.
- محمد، مشاهد عثمان إبراهيم .(2010). ظاهرة الاقتصاد الخفي، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
- غراز، الطاهر، و بوقبرين .(2021). دور التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في تجسيد التنمية المجتمعية، مجلة مدرات للعلوم الاجتماعية والانسانية، المركز الجامعي غليزان، الجزائر، العدد الثالث.
- الدلجاوي، أحمد عبدالصبور .(2020). التمكين الاقتصادي للمرأة الإماراتية: الواقع واستشراف المستقبل، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 17، العدد الأول، الإمارات العربية المتحدة.
- غروف، نداء سليمان محمد .(2019). التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية العاملة في الجمعيات التعاونية (اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في الضفة الغربية كحالة دراسية)، رسالة ماجستير، جامعة القدس.
- حجازي، أحمد مجدي .(2003). التغيير الاجتماعي وقضايا التنمية والتحديث: دراسة ميدانية عن الدور المتغير للمرأة الريفية المصرية، الأسرة المصرية وتحديات العولمة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
- الجندي، نادية .(2001). المرأة والتنمية، ندوة أفاق وطموحات القرن الجديد، الإدارة العامة لشئون المرأة، وزارة التأمينات الشئون الاجتماعية، القاهرة.
- ثابت، نشوى .(2004). تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية: دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة.

- درويش، رمضان محمد .(2004). واقع المرأة المصرية ودرورها التشاركي في عملية التنمية، المؤتمر السنوي الرابع والثلاثون لقضايا السكان والتنمية، المركز الديموجرافي، القاهرة.
- حلمي، إجلال إسماعيل .(2006). رؤية مستقبلية للتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في محافظة القاهرة، المؤتمر السادس للمجلس القومي للمرأة، القاهرة، 28 مارس.
- نصار، هبه، 2006، التمكين الاقتصادي للمرأة طريق للتقليل من الفقر، المؤتمر السادس للمجلس القومي للمرأة، القاهرة
- موسي، أحمد بدوي .(د، ت). ما بين الفعل والممارسة، بحث في نظرية الممارسة لدي بيير بورديو.
- كريب ،إيان .(1999). النظرية الاجتماعية من بارسونز إلي هابر ماس : ترجمة محمد حسين غلوم ، مراجعة محمد عصفور، سلسلة كتب ثقافية شهرية ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ، يناير،
- الهواري ، عدلي .(2016). نظريات الديمقراطية عرض ونقاش، مجلة عود الند ، مجلة ثقافية فصلية ،العدد الفصلي الثاني.
- خيرالله، يحيى .(2012). نظرية التشكيل البنائي عند أنتوني جيدنز" رفض الرؤية الأحادية للتفسير، مجلة كلية الآداب، جامعة المستنصرية، العراق.
- خلف، مصطفي .(2002). تقديم محمد الجوهري، قراءة معاصرة في نظرية علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة.
- http://www.oudnad.net/spip.php?article1779
- Muller .(1998). Female Empowerment and Demographic Processes Moving Beyond، Cairo. http:// www.iussp.org.